

لو بقي معه الاثر ضعيف ليحل الاعقاد عليه والمصلحة الخاصة
 بالشهادة ولو لم يتعمد في جنب هذه المصلحة وهذا لو كان معصوما
 في قوله لنفسه وان لم يتعمد حكما او جهارة كما في قصة النبي صلعم
 الذي ابي وعيولناقة وقتل علي عليه المعاري بالذي سئل الله
 صلواتنا اولها كما اليه بعد ذلك كما العيون وحكم ذلك العيون
 الواقع كشهادة من لم يتعمد عليه فتمت الشهادة فيمكن
 تحليل الحكم في ذلك بدفع سؤاله والتعرض لساؤه الطرد والاشهاد
 انه تعالى على المكلفين بالمصلحة الخاصة بل هو ارجح يوم القيمة هو
 الحكم الحاكم في الخلق في الحجج البالغة اما شهادته لصد بقاء اوليائه
 في العكس فانه لو منع اذ كان في فوات المصلحة العامة من الشهادة
 للناس وانعزلت هذه التهمة في جنب هذه المصلحة العامة اذ لو شهد
 للانسان العيان يعرفه باليوم منه اسم المصلحة العامة على مفسدك
 ستر عليه وتب ارباب بيع المصنف والعباد المسلم من الكافر في بيع
 السلاح لاعداء الدين وحمل ايضا فطاع الطريق اذا لم يتعمد منهم
 ذلك وهو قوي وبيع الحطب لبيع اصنافا والعين لبيع حمر او قد
 يدخل المسلم في تلك الكافر سواء كالتورث والرجوع بالعبث
 افلاس المشرك للمكلفين في قوله اغتوى عبدك عن وفيما لو كان
 الكافر عبدا وملك عبدا باسم محرم المكاتب محرم سببه الكافر
 فانه يدخل في العبد المسلم في ملك السيد الكافر في التورث في شرا

من يعقوب عليه اما باطنا كفره او طاهرا كما اذا اقر بحوته عدتم
 استزاده فيكون شركا في حقه الباطن ووزنه من حقه الشرك وفيما اذا
 اسلم العبد صدقا في بطلان حقه وجه الذي تم فيه وكما العبد
 اورد بها قبل الرجوع واطلاقه اسلامها قبل الرجوع في يعقوب
 العبد المسلم على الشرك كما في اذا اعتق بعبده وفي قوله الذي ليس له
 لشبهه في عقوبته فانه يوم عليه ان قلنا لا عقاب له في رابعه فاسلم
 ولو تزوج المسلم امة العاقلة الرضية في موضع الجواز بشرط عليه في
 الولد قلنا الجواز في غير المسلم في جوازها هنا تزوجها جوازنا
 دخلت في ملكها ونزلنا فيها اودعها اذ كان في ريب مسلم ولو ضمنه
 وقلنا جواز رجوعه في موضع جواز الرجوع ولا يبطل بيع العبد لانه
 في ريبه في الشرك بانزال ملكه عنه ربه ولو يسلم في حقه ما ادرك
الخامس حكم العادة كالغيباء للمكاليك واليزان والعدا ونحو ذلك
 العادة على التمييز في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
 الكفر يرجع الى العادة وكذا كونه في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
 المانوم او عاوا الامام وفي كيبه العقب وتسمية المانوم
 الرجوع بالنسبة الى استعمال السيد بخلاف قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
 وان كان المحرم امرأه او صبيا مبررا او ايتام والصلوة والصيام
 والشرع والحد والالتزام المملوك حيث حضره ابا القناد
 بعد الفاعل من عهدها هبة الراجح في محرم السنن

في السيد الذي رجع اذ
 كان امة في الرجوع
 بالبا رجع في الرجوع
 الاستماع في الرجوع
 العقب على الرجوع
 ارسلها هو الرجع والبا

في السيد الذي رجع في الرجوع
 وهو الرجوع في الرجوع